

Distr.: General  
4 March 2013

Original: Arabic

الجمعية العامة  
مجلس الأمنمجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والستون  
البنود ٣٦ و ٥٣ و ٦١ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط  
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني  
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة  
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية  
المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب  
في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين  
العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية  
لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، أحيطكم علماً بما يلي:

تواترت الأنباء مؤخراً، ومن مصادر مختلفة، عن عزم سلطات الاحتلال الإسرائيلية  
المضني قدماً في مشروع للتنقيب عن النفط في الجولان السوري المحتل، وقد تبلور هذا المشروع  
في قيام وزارة الطاقة الإسرائيلية بمنح ترخيص لشركة جيبي إنرجي الأمريكية للتنقيب  
عن النفط في الجولان السوري المحتل، حيث أكدت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية  
في عددها الصادر بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أن وزير الطاقة الإسرائيلي "عوزي  
لانداو"، قد وافق على طلب رئيس الشركة المذكورة بالمباشرة بأعمال التنقيب والحفر.

\* صدرت بالصيغة التي وردت بها.



إن الجمهورية العربية السورية تعتبر أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بهذا الإجراء غير المشروع هو انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١، بهدف تكريس حالة الاحتلال والضم خلافا لما قرره مجلس الأمن من أن "قرار إسرائيل فرض ولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي، ومطالبته إسرائيل بإلغاء قراراتها بشكل فوري". كما ويمثل هذا الإجراء انتهاكا لكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية".

وتنبه الجمهورية العربية السورية من خطورة محاولات إسرائيل استغلال الظروف الراهنة في المنطقة لتكريس احتلالها للأراضي السورية ونهب ثرواتها في حرق فاضح لمبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية وحقوقها غير القابلة للتصرف بما فيها السيادة على الأرض والمياه وموارد الطاقة ومنع المساس بهذه الموارد أو استنفادها أو هدرها.

وتشير الجمهورية العربية السورية، من جهة أخرى، إلى أن تغاضي المجتمع الدولي عن ممارسات إسرائيل غير المشروعة وعن انتهاكاتها المستمرة لقرارات مجلس الأمن هو الذي يشجعها على مثل هذا الإجراء الذي يمثل تحديا جديدا لمصادقية منظمة الأمم المتحدة وتحديا لقراراتها الواجبة الامتثال.

إن الأمم المتحدة مطالبة اليوم بوضع حد لاستمرار إسرائيل بالاستهتار بقراراتها وقوانينها والتأكيد على رفض المعايير المزدوجة التي توفر الحصانة السياسية لما تقوم به من انتهاكات، الأمر الذي يتيح لها التصرف وكأنها مستثناة من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بالسكان العرب السوريين في الجولان السوري المحتل.

وبناء على ذلك، فإن الجمهورية العربية السورية تطالب مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الاضطلاع بالولاية المنوطة بهما للعمل على ضمان التزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأحكام الميثاق والقانون الدولي الذي يحرم على الدولة القائمة بالاحتلال القيام بأي تصرف من شأنه الإضرار بسلامة الأرض المحتلة بكافة مكوناتها الطبيعية والديمغرافية والبيئية.

وتؤكد سورية أن انتماء الشركة المذكورة إلى دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن يحمل تلك الدولة مسؤولية مضاعفة في ضمان التزام شركائها بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما تطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بالتصرف بما هو أبعد من مجرد الإدانة الشكلية لهذا الانتهاك الإسرائيلي لحرمة الأراضي السورية وتؤكد على ضرورة وضع الآلية المناسبة لإلزام إسرائيل باحترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة بالجولان السوري المحتل.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية أخيراً أن تحرك الأمم المتحدة بجدية لمنع إسرائيل من تنفيذ هذا الإجراء العدواني والاستفزازي الجديد كفيل بالحفاظ على المصداقية في تنفيذ قراراتها المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ومصداقيتها في السعي لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة وفقاً لعملية السلام التي اتفق المجتمع الدولي على أسسها ومرجعياتها والتي لن تتوان إسرائيل يوماً عن تقويضها.

وسأكون ممتناً إذا ما تم إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن وكذلك من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٥٣ و ٦١ من جدول الأعمال.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم